تحليل القدرة الائتمانية في المصارف التجارية الخاصة *

دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

Analysis of credit capacity in private commercial banks

Analytical study of a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange

أ. م. د علي احمد فارس الكعبي

Ali Ahmed Faris Al Kaabi

ali.ahmed@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

الباحث/ زهراء خيون عاشور

Zahraa Khayoun Ashour

Zahraa.aljobory84@yahoo.com

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص

يهدف البحث الى تحليل القدرة الائتمانية بمؤشراتها (اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع، اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات، نسبة كفاية راس المال، نسبة مخصص خسائر القروض). وقد اعتُمد في الجانب التطبيقي على مجموعة من القوائم والكشوفات المالية المنشورة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي اختيرت اعتماداً على مدى توفير البيانات لمدة الدراسة 2005–2018 وكانت عينة الدراسة تشمل (10) مصارف. واستخدم الباحث مجموعة من الوسائل التحليلية والاحصائية لتحقيق أهدافه.

وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها عن طريق اجراء التحليل المالي لمؤشرات الائتمان ظهر ان هناك اختلاف كبير في تطبيق السياسيات الائتمانية للمصارف عينة البحث بما يود الى تصور عام بعدم وجود سياسيات نقدية واضحة في القطاع المصرفي العراقي وان هناك اجتهادات كبيرة من قبل المصارف في تحقيق أهدافها وإنجاز عملياتها المصرفية. ثم اختتمت البحث بمجموعة من التوصيات أهمها الاهتمام بتوفير السيولة اللازمة لمصارف المتحد وسومر التجاري والموصل لمواجهة متطلبات الائتمان العالية عن طريق جذب الودائع باستخدام السياسات السعرية او غير السعرية للحصول على أكبر قدر من ودائع الجمهور.

الكلمات المفتاحية: القدرة الائتمانية، المصارف التجارية.

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (قياس وتقويم القدرة الائتمانية وتأثيرها في الأداء المالي للمصارف التجارية)

Abstract

The aim of the research is to analyze the credit capacity with its indicators (total loans and advances to total deposits, total loans and advances to total assets, capital adequacy ratio, loan loss provision ratio). On the practical side, reliance was made on a set of published financial reports and statements for a group of banks listed on the Iraq Stock Exchange that were selected depending on the extent of data provision for the period of the study 2005-2018 and the study sample included (10) banks. The researcher used a set of analytical and statistical means to achieve his goals.

The research reached a set of conclusions, the most important of which is through conducting a financial analysis of credit indicators. It emerged that there is a big difference in the application of the credit policies of banks. The research sample would like a general perception of the absence of clear monetary policies in the Iraqi banking sector and that there are great efforts by banks in achieving Its goals and the completion of its banking operations. Then the research concluded with a set of recommendations, the most important of which is the interest in providing the necessary liquidity to the United, Sumer Commercial and Mosul banks to meet the high credit requirements by attracting deposits using price or non-price policies to obtain the largest amount of the public's deposits.

Key words: credit capacity, Commercial banks.

المقدمة:

تقوم المصارف التجارية بتأثير كبيرا في تحفيز وتنشيط الاقتصاد في أي بلد فهي المحرك لعجلته والموزع للأموال من اجل تحقيق كفاءة استخدام الموارد ولعل من اهم أساليب توزيع الموارد هو وظيفة الائتمان التي تمثل اهم وظائف المصرف والمحققة للإيراد وأن عدم امتلاك المصارف التجارية الخاصة بالقدرة الائتمانية التي تسهم في تحقيق اهداف المصرف واهداف الاقتصاد بشكل عام يقود الى عدم إمكانية الاستفادة من إيرادات الائتمان مما يؤدي مستقبلا الى فشل المصرف .وذلك سعى البحث الى قياس وتقييم القدرة الائتمانية للمصارف وماهي المؤشرات المستخدمة لذلك وما مدى امتلاك المصارف راس مال كافي لتغطية مخاطرة الائتمان .

وبناء على اهمية متغيرات البحث قسم الى اربعة محاور تضمن الاول منهجية البحث، فيما لخص الثاني الإطار النظري لمتغيرات البحث والتي تضمن القدرة الائتمانية، اما المحور الثالث فلخص الجانب العملي للبحث، وقد اختتم البحث بالمحور الرابع بالاستنتاجات والتوصيات.

أولا: منهجية البحث

1- مشكلة البحث

إنَّ من اهم الوظائف المحققة للإيرادات المصرف هي وظيفة الائتمان وإنَّ امتلاك المصارف القدرة الائتمانية الكافية ممكن أن تُسهم في تحسين النشاط المصرفي وتحقيق أهدافه الأساسية. ومن هنا تظهر مشكلة الدراسة الرئيسة والمتمثلة ببيان مدى

قدرة المصارف التجارية للقدرة الائتمانية التي تساهم في تحقيق الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات وتحقيق الأرباح ويمكن صياغة المشكلة بالتساؤلات الاتية: –

أ- هل يمكن قياس وتقييم القدرة الائتمانية للمصارف المبحوثة عينة الدراسة؟

ب- هل تمتلك تلك المصارف القدرة على منح القروض الجيدة؟

2- أهمية البحث

تعدُّ عملية منح الائتمان من أهم الوظائف في المصارف التجارية والتي تعد المصدر الأساسي لتحقيق الإيرادات ونظرا لما تعانيه المصارف التجارية العراقية اليوم من انخفاض واضح في قيم اغلب مؤشرات الأداء فيها فان العمل على تحسين وتطوير القدرة الائتمانية سيسهم في عودة المصارف الى جادة التميز في أداء وظائفها الأساسية سعياً الى تحقيق امثليه الأداء ومن ثم الوصل الى الغاية النهائية للمصارف الا وهي تعظيم قيمة المساهمين. ومن هنا تقدم هذه الدراسة تحليلا اقتصاديا او ماليا عن اهم مؤشرات القدرة الائتمانية.

3- أهداف البحث

يهدف البحث الى بيان جملة من النقاط وهي كالاتي: –

أ- تحليل وتقييم القدرة الائتمانية لدى المصارف المبحوثة عن طريق تحليل مؤشراتها الأساسية.

ب- تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تطوير القدرة الائتمانية للمصارف وتحسين عمليات إدارة الائتمان فيها.

4- فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة: – لا تمتلك المصارف عينة الدراسة القدرة الائتمانية اللازمة لمنح الائتمان المطلوب منها ضمن المعايير الموضوعة لمؤشرات القدرة الائتمانية.

5- حدود البحث

أ- الحدود الزمانية: – تضمنت أربع عشرة سنة للمدة من 2005 الى 2018.

ب- الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للبحث بعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

6- مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (41) مصرفاً تجارياً. اذ مثلت عينة الدراسة ما نسبته (24%) من مجموعها الكلي. سبب اختيار العينة ان المصارف التجارية لها تأثير كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق توظيف رؤوس الأموال وبما يحقق التنمية المستدامة. وكان اختيار عينة من المصارف اعتمادا على توفر بياناتها ضمن مدة الدراسة كما في الجدول الاتي:

الجدول (1) المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال الاسمي	فروع المصرف
1	الخليج التجاري	1999	600مليون دينار عراقي	21فرع
2	بابل	1999	500مليون دينار عراقي	11فرع
3	سومر التجاري	1999	400 مليون دينار عراقي	10فروع
4	الائتمان العراقي	1998	200 مليون دينار عراقي	6 فرع
5	الموصل للتنمية والاستثمار	1997	1 مليار دينار عراقي	14 فرع
6	الأهلي العراقي	1995	400 مليون دينار عراقي	11 فرع
7	الاستثمار العراقي	1994	100مليون دينار عراقي	16 فرع
8	المتحد للاستثمار	1994	1 مليار دينار عراقي	22 فرع
9	بغداد	1992	100 مليون دينار عراقي	45 فرع
10	شرق الأوسط	1983	100 مليون دينار عراقي	22 فرع

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على القوائم السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2005-2018)

7- الوسائل الإحصائية والمالية المستخدمة

استُعين بمجموعة من الوسائل الإحصائية والمالية، لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، اذ قامت الباحث باستخدام برنامج (Microsoft Excel) لتحليل مؤشرات القدرة الائتمانية والمتمثلة (بنسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع، ونسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات، ونسبة كفاية راس المال، ونسبة مخصص خسائر القروض) وجرى قياسها بمعامل الانحراف المعياري والوسط الحسابي.

ثانيا: الجانب النظري

1- مفهوم القدرة الائتمانية

لقد قدمت عدة مفاهيم مختلفة للقدرة الائتمانية اعتمادا على اراء الكتاب والباحثين وقد يرجع سبب الاختلاف الى تنوع اختصاصاتهم او طبيعة الاقتصاد في البلد، ولكن يمكن تعريف الائتمان بصورة عامة على انه قدرة المنظمة أو الفرد في الحصول على قيمة اقتصادية على أساس الثقة المتبادلة بين الدائن والمدين مقابل دفعة مستقبلية متوقعة (Onono&Omondi,2006:11). وعرّف كذلك على أنه استخدام أو حيازة سلع أو خدمات دون دفع فوري (Colquitt,2007:2). وعرف كذلك على انه قدرة الاقتراض المقدمة للفرد أو الحكومة أو المنظمة بواسطة النظام المصرفي

على شكل قروض لتشجيع النمو الاقتصادي (Yakubu&Affoi,2014:12). وأشار (Adenugba&Adetunji,2015:10) الى أنه وسيلة للحصول على الموارد في مدة زمنية معينة مع التزام بالسداد في مدة لاحقة وفقًا لشروط وأحكام الائتمان التي جرى الحصول عليها. امَّا (John&Terhemba,2016:190) فقد عرف على انه نقل الأموال من المقرض للمقترض وينطوي الائتمان على وعد من جانب أحد الطرفين أن يدفع للآخر مقابل المال المقترض أو السلع والخدمات المستلمة. اذ تعد القروض المصدر الرئيس لدخل المصرف لذلك حظيت باهتمام كبير لدى إدارات المصارف ومالكيها والوكالات الحكومية وغيرهم من اصحاب المصالح .إنَّ وقدرة المصرف الائتمانية تتمثل بما يمتلكه المصرف من موارد مالية وبشرية ومعلوماتية وتكنولوجية لزيادة كفاءة وجودة الائتمان الممنوح ، ويعتمد في بناء قدراته الائتمانية على رأس مال المصرف الذي يعد من اهم محددات التوسع في الائتمان وزيادة القدرة الائتمانية (Berrospide&Edge,2010:2) لذلك يمكن تعريف القدرة الائتمانية بانها قدرة المصارف على منح الائتمانات بمختلف الظروف وبجودة عالية واختبار دقيق للزبائن من الافراد والمنظمات مع ضمان الية مناسبة لاسترداد المبالغ وفوائدها (Rose&Hudgins,2013:526) . كما أن للتكنولوجيا تأثيرا كبيرا في زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان وتقدم التكنولوجيا فرصا كبيرة للمصارف عن طريق الحصول على المعلومات ونقلها والتوسع في منح الخدمات الالكترونية باستخدام شبكات الاتصال والهواتف الذكية والصرفات الالية. اما المستلزمات البشرية فتكمن أهميتها في أن المصارف لا تعمل على منح الائتمان وانتظار ارجاعه ولكن هي عملية متكاملة من المراقبة والاشراف والمتابعة لمنع حدوث الخسائر وهذا يستلزم ملاك اداري محترف يمتلك الخبرات والمهارات اللازمة لذلك (Koch Macdonald,2015:497 &).

وتعتمد القدرة الائتمانية للمصرف بشكل كبير على ثلاث عناصر مهمة هي: مدى قدرة المصرف على تقيم المخاطر الائتمانية، وعلى تقيم الزبائن (المقترضين) ماليا، وعلى كيفية صياغة عقد منح القروض بشكل فاعل وكفوء. إن سلوك المخاطرة من قبل المصارف قد يقلل من كفاءتها ويعرض النظام المصرفي بشكل كامل للخطر لان المستوى الكفوء لأي منظمة مالية يعد مؤشرا مهما للصحة المالية لهذه المنظمة ولربحيتها أيضا (Mileris,2015:12).

2- أهمية القدرة الائتمانية

تعد إدارة الائتمان إحدى الوظائف الأساسية للمصرف التجاري نظراً لاعتمادها الكبير على هذا النشاط لتوليد الإيرادات. اذ تتمثل الوظيفة الرئيسة للائتمان في تحويل الممتلكات من أولئك الذين يمتلكونها إلى أولئك الذين يرغبون في استخدامها، كما هو الحال في منح القروض للأفراد والهيئات الاعتبارية الذين يخططون لبدء أو توسيع مشاريعهم التجارية (Adgirackor&etal,2016:12). ويؤدي الائتمان دورا بالغ الأهمية في اقتصاديات البلدان المتطورة منها والنامية لاسيما في حالات التحولات السياسية والاقتصادية، فالائتمان للقطاع الخاص يمثل حافزا جيدا للتنمية الاقتصادية في تلك البلدان (Shijaku&Kalluci,2013:6). كما أن التشديد في منح الائتمان ممكن أن يعرقل عملية الاستثمار لأنه يحد من الكتلة النقدية الضرورية (Araujo, etal,2019:155). لذلك فان التقييم والإدارة الحكيمة للعملية الائتمانية لهما أهمية حاسمة، من اذ خفض التكاليف وزيادة الأرباح، وبقاء المنظمات المالية في صحة مالية جيدة (Hasan,2016:135).

وتشكل صناعة الائتمان جزءا مهما من صناعة الخدمات المالية بشكل عام والتي تغطي المدخرات والاستثمار والتأمين ايضاً. وكمية الائتمان الممنوحة لدى المصارف للجمهور من أجل تمويل الأنشطة الإنتاجية اذ يؤدي إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي للبلدان واستدامتها على المدى الطويل، لان وظيفة الائتمان تعمل على تعزيز قدرة المستثمرين على استغلال المشروعات المربحة فضلا عن أن منح الائتمان يعد النشاط الرئيس الذي يحقق الدخل للمصارف التجارية (Funso,etal,2012:31). من ناحية أخرى، فأن ربحية المصارف لها تأثير كبير في التوسع الائتماني للقطاع الخاص، لذلك، من المتوقع أن تكون العلاقة بين نمو الائتمان والربحية ثنائية الاتجاه (Al-Khour&Arouri,2016:500).

ويرى (Kaitibi,etal,2018:140) بأن الإدارة الائتمانية القوية لبناء محفظة قروض ذات جودة عالية أمر بالغ الأهمية لتحقيق فاعلية الاداء للمصارف التجارية وللاقتصاد بشكل عام. لذلك تعمل المصارف على وضع العديد من الشروط والاعتبارات لإدارة الائتمان عند منحه القروض يعدَه المصدر الرئيس لتوليد الدخل، من اجل تقليل مخاطر التخلف عن السداد التي قد تؤدي إلى ضائقة مالية كبيرة للمصرف. فأهمية النظام المصرفي تتجلى في خطورة فشل المصارف وتقليل ثقة الجمهور بالنظام، ما يسبب انكماشا مفاجئًا في عرض النقود، ويحد من المدخرات والاستثمار، ويؤدي بالنهاية الى انهيار نظام الدفع بالكامل. فالهدف الرئيس هو ضمان السلامة المصرفية من أجل منع أزمات النظام المصرفي الباهظة التكلفة وما يرتبط بها من آثار ضارة على الاقتصاد (Akani,2019:2).

وبذلك فان للائتمان تأثيراً إيجابياً كبيراً على مستوى العمالة والتنمية والنمو الاقتصادي ودخل الفرد في جميع البلدان. كما أن الائتمان يمكن أن يوفر شبكة أمان مهمة ايضا ، ما يسمح للعائلات بالاقتراض لتحقيق مستقبل أفضل عن طريق تقديم العديد من الخدمات المالية بشروط عادلة تخدم جميع المتعاملين (Bar-Gill&Warren,2008:5). كما يعد الائتمان من اهم العمليات التي تسهم في تطوير مشاريع الاعمال الريادية الصغيرة، ويعتمد نجاح هذه المشاريع بشكل عام على توفر الائتمان ومدى قدرة المصارف على منحه (Kuzilwa,2005:134).

3- مؤشرات تقييم القدرة الائتمانية

من اجل تقيم القدرة الائتمانية لاي مصرف ينبغي استخدام مقاييس ومؤشرات تشمل اهم محددات الائتمان والتي تعد مقياسا واضح للقدرة الائتمانية لارتباطها بحاصل العملية الائتمانية ومن اهم هذه المؤشرات

أ-نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الودائع(LDR)

يمكن استخدام نسبة LDR داخلياً لدى المنظمة أو المستثمرين لتحديد الصلاحية الائتمانية للمصرف على المدى القصير. اذ ينبغي على المصرف أن يمتلك مقدارا مستهدفا من السيولة للحفاظ على عملياته ولمواجهة السحوبات المفاجئة للودائع(36 Sjahrifa,etal,2018:). وتستخدم هذه النسبة لتقييم السيولة المصرفية، وهي نسبة لقياس تركيبة الائتمان المقدم مقارنةً بمبلغ الأموال المودعة لدى المصرف يجري قياس LDR وفق الصيغة الاتية: -(Wahyuni ,2018:434).

LDR=Total credit/Total deposits.....(1)

Total credit: تمثل اجمالي القروض والتسليفات

Total deposits: اجمالي الودائع

ب- مخصص خسائر القروض

يؤدي مخصص خسائر القروض دورا حاسما في استقرار وقوة المصرف من اجل تغطية الخسائر الناتجة عن وظيفة الإقراض للأفراد والمنظمات لذلك فإن المشرعين يطلبون من المصارف أن تحتفظ بمخصص خسائر قروض كاف لمواجهة هذه الخسائر المتوقعة وليس هناك اجماع عن معنى كلمة كافي لهذا المخصص وانما يعتمد ذلك على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية للمصرف (Ozili&Outa,2017:147). ويمكن قياس النسبة بالمعادلة الاتية: -

Loan loss provisions =Allowance for doubtful accounts / Total credit..... (2)

Loan loss provisions: اذ تمثل مخصص خسائر القروض

Allowance for doubtful accounts: الديون المشكوك في تحصيلها

ت- نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات(LAR)

تعد كمؤشر على السيولة التي تعكس الائتمان وهي النسبة المستخدمة لقياس مستوى سيولة المصرف لإظهار قدرة المصرف على تلبية الطلب على القروض باستخدام إجمالي الموجودات التي تملكها المصارف. كلما زادت هذه النسبة كان مستوى أداء الائتمان أفضل، اذ زاد مكون القرض في الهيكل الكلي للموجودات. ومع ذلك، فقد يكون له تأثير سلبي في السيولة، لأن ارتفاع هذه النسبة يعني أن الأموال الحالية تستخدم على نطاق واسع لتخصيص الائتمان وأقل للالتزامات قصيرة الأجل.

ويمكن أن تحسن من جودة الموجودات التي لديها مخصصات كافية لاي خسائر محتملة، أو تجنب تركيز الموجودات في قطاع اقتصادي واحد وتعد نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات يمثل مقارنة بين حجم القروض الكبيرة التي يجري منحها للمصارف مقارنة بإجمالي الموجودات التي تمتلكها المصرف. يمكن حساب LAR بالصيغة الاتية (Prabowo,etal,2018:4).

LAR=Total Loans/ Total Assets..... (3) (Bateni، etal,2014:112)

Total Loans: اجمالي القروض والتسليفات

Total Assets: اجمالي الموجودات

ث- نسبة كفاية رأس المال (CAR)

نسبة كفاية رأس المال هي النسبة التي تحمي المصرف من الرفع المفرط، والإفلاس. تعرف على أنها نسبة رأس مال المصرف فيما يتعلق بالتزاماتها الحالية، والموجودات المرجحة للمخاطر هي مقياس لمقدار موجودات المصارف، معدلة يحسب المخاطرة لكل موجود. يضمن المستوى المناسب من كفاية رأس المال أن يكون لدى المصرف رأس مال كاف لتوسيع أعماله، هذه هي النسبة التي تحدد قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات الوقت والمخاطر الأخرى مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل (Fatima,2014:773).

CAR=Shareholders' equity/RWA.....(4) (El-Ansary&Hafez,2015:806)

CAR: نسبة كفاية رأس المال

RWA: الموجودات المرجحة ذات المخاطرة

Shareholders' equity: حق الملكية

ثالثا: الجانب التطبيقي

استخدم الباحث أربع مؤشرات لغرض قياس وتقييم القدرة الائتمانية في المصارف التجارية عينة الدراسة، تضمنت نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع واجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات وكفاية رأس المال ومخصص خسائر القروض، من اجل تقييم كفاءه المصرف في إدارة امواله، وقياس إمكانيته في منح القروض سواء أكانت طويلة الأجل أم قصيرة، ومن ثم تحديد مدى اعتماده على اموال المودعين وموجوداته عند تنفيذ نشاطه الائتماني، فضلا عن بيان قدرته في استرداد تلك الأموال من المقترضين.

1- تحليل نتائج مصرف الخليج التجاري ومناقشتها

يعرض الجدول (2) تحليل بيانات مؤشرات القدرة الائتمانية لدى مصرف الخليج التجاري للمدة من 2005-2018 ، وكما مبين في الجدول الاتي :

الجدول (2) تحليل نتائج مؤشرات القدرة الائتمانية لمصرف الخليج التجاري

السنوات	نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع	نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات	نسبة كفاية راس المال	نسبة مخصص خسائر القروض
2005	0.45	0.16	0.46	0.05
2006	0.33	0.17	0.47	0.10
2007	0.17	0.10	0.31	0.14
2008	0.13	0.07	0.24	0.34
2009	0.19	0.12	0.29	0.20
2010	0.20	0.12	0.32	0.19
2011	0.35	0.18	0.45	0.10
2012	0.72	0.39	0.56	0.04
2013	0.19	0.09	0.73	0.11
2014	0.58	0.30	0.76	0.03
2015	0.75	0.34	0.56	0.04
2016	0.67	0.35	0.64	0.04
2017	0.76	0.33	0.85	0.08
2018	0.73	0.29	0.95	0.10
المعدل	0.44	0.21	0.54	0.11
الانحراف المعياري	0.23	0.10	0.21	0.08

المصدر: – من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة من(2005–2018)

يتبين من الجدول (2) آنفا ما يأتي: –

1– ان نسبة اجمالي القروض والتسليفات إلى اجمالي الودائع (عدا التأمينات) بدأت بارتفاع بلغ (0.45) في سنة 2005 ، ثم تراجعت بعد ذلك ولغاية 2011 ، اذ تراوحت ما بين (0.33– 0.35)، نتيجة انخفاض مستوى النشاط الائتماني ، بسبب تحوط المصرف بالإقراض حرصا منه لتقليل المخاطرة الائتمانية ، في حين حققت ارتفاعآ بواقع (0.72) سنة 2012 ، لتنخفض الى (0.19) في 2013 ، لتسجل ارتفاعا من 2014 ولغاية 2018 ، على نحو (0.58–0.73) ، ويعود ذلك الى قيام المصرف بتغير سياسته الائتمانية من متحوطة الى مجازفة عن طريق توظيف جزء كبير من اموال المودعين في قروضه الممنوحة رغبة منه بزيادة الإيرادات ، الى أن تلك الزيادة سترافقها مخاطر ائتمانية عالية في حال تعسر المقترضون وامتناعهم عن التسديد ، الامر الذي سينعكس سلباً على قدرته في سداد التزاماته اتجاه المودعين والمساهمين .

2– وفي نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات نلحظ أنها لم تتجاوز (40%) على مدار السنوات المبحوثة للمدة من 2005–2018 ، اذ تراوحت ما بين (0.16–0.29) ، وقد حقق المصرف أعلى نسبة توظيف سنة 2012 ، بواقع (0.39) ، ويعلل ذلك قله تعويله على موجوداته عند تمشية نشاطه الائتماني ، بقدر استخدامها في نشاطه الاستثماري والتمويلي.

3- أما في نسبة كفاية رأس المال فقد حقق المصرف اعلى زيادة فيها في السنتين 2017-2018 ، قياسا بالسنوات الاخرى، على نحو (0.85 -0.95)، ويعزى ذلك الى الزيادة الحاصلة في راس ماله الممتلك قياساً بزيادة موجوداته وعلى الرغم من استبعاد النقدية منها. اذ تشير نتائج السنوات كافة الى امتلاك المصرف سيولة كافية تمكنه من تطوير عملياته المصرفية وتعمل على زيادة حقوق مساهميه فضلا عن ارتقائه بمستوى أفضل عند مزاولة نشاطه التجاري.

4- وبخصوص نسبة مخصص خسائر القروض فقد سجلت السنوات 2008-2009-2010 ، اعلى نسبة تعثر وبشكل متتالي، اذ تراوحت ما بين (0.34-0.20-0.19) ، ومن الجدير بالذكر أن نسبة مخصص خسائر القروض كلما كانت منخفضة دلت على كفاءة المصرف وقوه اجراءاته في استرداد امواله من المقترضين واستثمارها بصورة صحيحة في نشاطه الائتماني والعكس صحيح . ونتيجة لذلك فأن ارتفاع النتائج في اثناء تلك السنوات يعطي دلالة واضحة على فشل الية المصرف وضعف إجراءاته في متابعة المتلكئين وتحصيل امواله منهم. ويمكن استعراض التطورات الحاصلة في مؤشرات القدرة الائتمانية لدى مصرف الخليج في اثناء السنوات عن طريق الشكل الاتي :

الشكل (2) تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في مصرف الخليج للمدة من 2005-2018

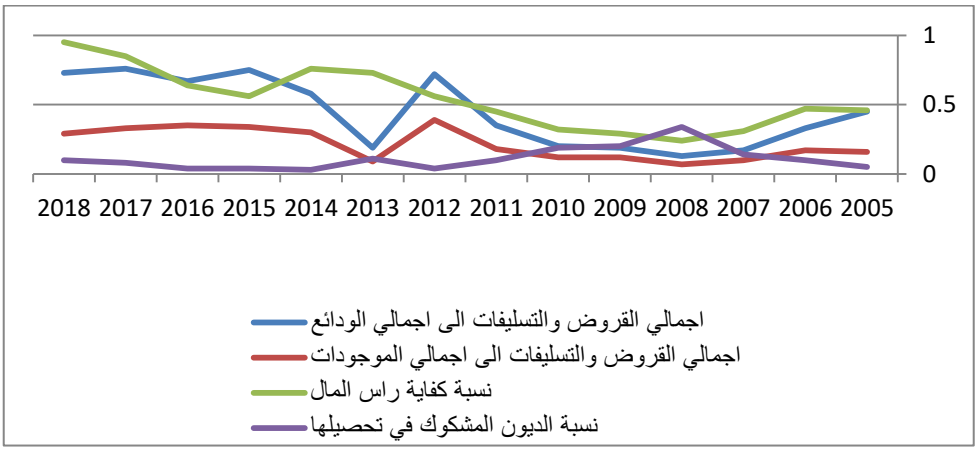

المصدر: - من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج (Excel)

2- تحليل نتائج المصرف المتحد للاستثمار ومناقشتها

يظهر الجدول ادناه تحليل بيانات مؤشرات القدرة الائتمانية الخاصة بمصرف المتحد للاستثمار اثناء السنوات للمدة من 2005-2018 وهي كالآتي: -

الجدول (3) تحليل نتائج مؤشرات القدرة الائتمانية للمصرف المتحد للاستثمار

السنوات	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى الودائع	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات	نسبة حق الملكية الى الموجودات المرجحة ذات المخاطرة	نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض
2005	0.10	0.05	1.15	0.13
2006	0.14	0.07	1.12	1.42
2007	0.10	0.04	1.28	2.
2008	0.03	0.01	1.40	5.17
2009	1.27	0.24	0.77	0.08
2010	1.47	0.50	0.59	0.06
2011	1.44	0.42	0.59	0.07
2012	2.91	0.54	0.62	0.09
2013	3.95	0.71	0.52	0.08
2014	5.69	0.71	0.56	0.11
2015	2.21	0.55	0.69	0.18
2016	4.16	0.51	0.68	0.21
2017	3.16	0.63	0.64	0.18
2018	4.65	0.66	0.60	0.02
المعدل	2.23	0.40	0.80	0.7
الانحراف المعياري	1.81	0.25	0.28	1.36

المصدر: – من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة من(2005–2018)

من الجدول آنفا نلحظ ما يأتي: –

1– اظهرت نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع عدا التأمينات نتائج منخفضة في سنواتها الاربعة الاولى لغاية 2008 ، اذ تراوحت ما بين (0.10–0.03) ، ويعزى ذلك الى انخفاض قيمة القروض والتسهيلات المصرفية الممنوحة مقابل ارتفاع حجم الايداعات النقدية، في حين حقق المصرف بعد ذلك تطورا ملحوظا فيها اذ سجلت نتائج مرتفعة من سنة 2009 ولغاية 2018 ، استقرت ما بين (1.27–4.65)، وقد اظهرت سنة 2014 أعلى نسبة متحققة بواقع (5.69)، نتيجة التوسع الحاصل في الائتمان النقدي وبفارق كبير عما كان علية في السنوات السابقة.

2– نلحظ أن نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى الموجودات اتخذت مسارا تنازليا من سنة 2005 ولغاية 2009 ، اذ تراوح انخفاضها ما بين (0.05–0.24) ، بسبب قلة استخدام المصرف لموجوداته في قروض الممنوحة في اثناء تلك السنوات في حين اظهرت السنوات اللاحقة العكس ، اذ سجلت ارتفاعا متفاوت ما بين (0.50–0.66) من سنة 2010 ولغاية 2018 ، وقد حققت سنة 2014 ايضا أعلى نسبة متحققة بواقع (0.71) نتيجة توظيف جزءا كبيرا من الموجودات في النشاط الائتماني

3– أما نسبة كفاية رأس المال فقد اتخذت مسارا تصاعديا في سنواتها الاربعة الاولى لغاية 2008 ، على عكس نسبة القروض الى الودائع، اذ تراوحت ما بين (1.15–1.40) ، نتيجة الزيادة الحاصلة في رأس المال الممتلك مقابل انخفاض

اجمالي الموجودات كون ان النقدية المستبعدة تشكل جزء كبير منها، في حين اتخذ مسار تنازليا من سنة 2009 ولغاية 2018 ، على نحو (0.77–0.60) بسبب تراجع اجمالي حق الملكية .

4- وبخصوص نسبة مخصص خسائر القروض فقد حقق المصرف اعلى نسبة تعثر في السنوات 2006–2007 2008 ، على نحو (1.42 – 2 –5.17)، وهذا مؤشر سلبي على المصرف ومركزه المالي كونه يشير الى أن درجة المخاطر الائتمانية عالية في اثناء تلك السنوات، ويعود ذلك الى تعرض المصرف للإشكاليات متعددة منها امتناع بعض المقترضين عن السداد بسبب تعسرهم وتلكئ البعض الاخر، فضلا عن ضعف السياقات المعمولة بها الخاصة بمتابعة المتلكئين. ويمكن توضيح تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في المصرف المتحد اثناء السنوات عن طريق الشكل الاتي.

الشكل (3) تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في المصرف المتحد للمدة من 2005–2018

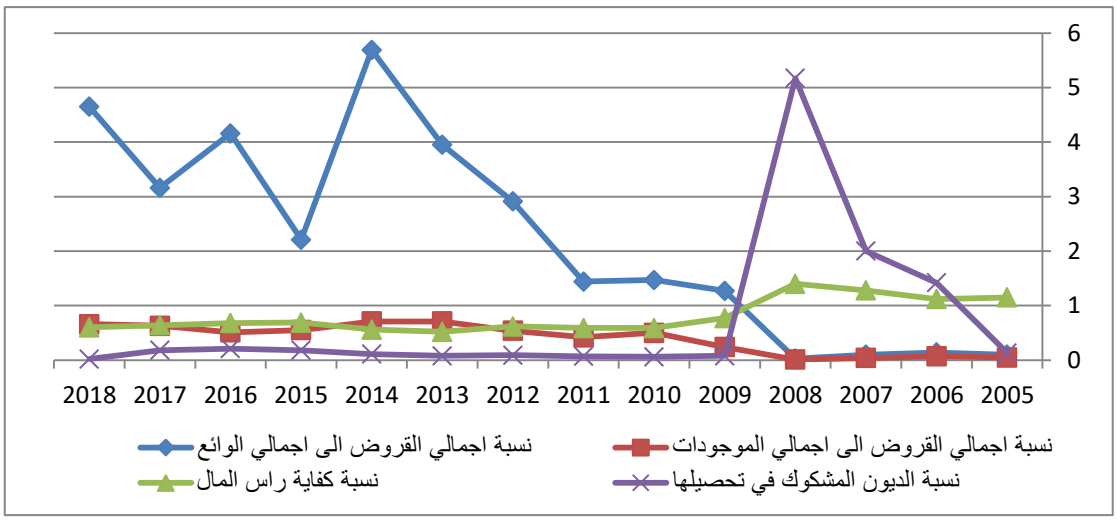

المصدر: – من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج (Excel)

3- تحليل نتائج مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومناقشتها

اظهرت النتائج المالية المبنية في الجدول الاتي التحليل الخاصة بمؤشرات القدرة الائتمانية لدى مصرف الموصل للتنمية والاستثمار اثناء السنوات للمدة من 2005–2018 ، وهي كالات

الجدول (4) تحليل نتائج مؤشرات القدرة الائتمانية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

السنوات	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات	نسبة كفاية راس المال	نسبة مخصص خسائر القروض
2005	0.29	0.17	0.54	0.03
2006	0.33	0.22	0.58	0.04
2007	0.20	0.13	0.95	0.07
2008	0.12	0.07	0.58	0.08
2009	0.40	0.29	0.78	0.03
2010	0.50	0.34	0.60	0.03
2011	0.66	0.31	0.64	0.06
2012	2.35	0.42	0.82	0.03
2013	0.67	0.27	1.07	0.06

2014	2.72	0.47	1.02	0.05
2015	2.12	0.42	1.13	0.09
2016	1.90	0.42	1.08	0.10
2017	1.77	0.42	1.11	0.09
2018	0.98	0.27	1.19	0.28
المعدل	1.07	0.30	0.86	0.07
الانحراف المعياري	0.86	0.11	0.23	0.06

المصدر: – من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة من(2005–2018)

يتضح من الجدول المذكور آنفا ما يأتي: –

1– اثبتت نتائج التحليل المالي أن نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع في مصرف الموصل كانت متراجعة في سنواتها الاربعة الاولى لغاية 2008 ، اذ تراوحت ما بين (0.29–0.12) ، ثم بدأت بارتفاع تدريجي من سنة 2009 ولغاية 2012 ، على نحو (0.40–2.35) ، لتشهد بعد ذلك انخفاض بواقع (0.67) في سنة 2013 ، لتعود محققة اعلى نتيجة لها في سنة 2014 ، بمقدار (2.72) واستمرت بالارتفاع لغاية 2017 ، ويعود ذلك الى قيام المصرف بمضاعفة جهوده وتقديمه خدمات متنوعة لزبائنه ومنحهم ثقه عالية مما انعكس بشكل ايجابي على استقطاب المزيد من الودائع ، وتوظيفه جزءا كبيرا منها في نشاطه الائتماني ، الى انها تراجع مره اخرى في سنة 2018 لتسجل ما نسبته (0.98).

2– نلحظ أن نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات حققت أدنى نتائجها عام 2008 ، بواقع (0.07) ، بسبب انخفاض حجم الائتمان النقدي مقابل زيادة إجمالي الموجودات ، نتيجة زيادة استثمارات المصرف وارتفاع رصيده النقدي ، ثم سجلت بعد ذلك ارتفاع من سنة 2009 ولغاية 2017 ، ولكن ضمن نطاق لم يتجاوز (50%) ، اذ حقق المصرف أعلى نسبة فيها سنة 2014 بواقع (0.47) ، نتيجة تخصيصه جزءا كبيرا من موجوداته في القروض والتسهيلات الممنوحة ، بهدف تطوير نشاطه الائتماني وتنويع محفظته الاستثمارية ، الى أنها تراجعت مره اخرى الى (0.27) سنة 2018 .

3– وفي نسبة كفاية رأس المال فقد تجاوزت (50%) في السنوات الثمانية الاولى لغاية 2012 ، على نحو (0.82– 0.42)، بسبب الزيادة الحاصلة في حقوق المساهمين ، مقابل الزيادة في الموجودات ، في حين حققت تطورا وبشكل مرتفع جداً من سنة 2013 ولغاية 2018 ، ما بين (1.07–1.13) ، وهي بذلك تجاوزت الحد الادنى المقرر لدى البنك المركزي العراقي ولجنة بازل البالغ (15%)، (8%) وبفارق كبير جداً ، ويعود ذلك الى قيام المصرف بتكثيف جهوده من اجل دعم قاعدته الرأسمالية عن طريق زيادة حقوق مساهميه بشكل اوسع ما كان عليه في السنوات السابقة.

4– وبخصوص نسبة مخصص خسائر القروض فقد كانت مستقرة ما بين (0.03–0.09) من 2005–2017 ، نتيجة حرص المصرف ومتابعة المستمرة للمتلكئين عن طريق رهن بعض الضمانات لفئة من المقترضين الممتنعين عن السداد لتغطية ما بذمتهم، وتحصيل امواله بالكامل من البعض الاخر، الى انها حقق ارتفاعا بلغ (0.28) في سنة 2018 ، ويعود ذلك الى توقف بعض الزبائن عن السداد نتيجة ووقوع بعض فروع المصرف في المناطق الساخنة الامر الذي ادى الى

صعوبة الوصل إليهم وتنفيذ الاجراءات القانونية بحقهم. ويمكن استعراض تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في مصرف الموصل التجاري اثناء السنوات عن طريق الشكل في الاتي.

الشكل (4) تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في المصرف الموصل للمدة من 2005-2018

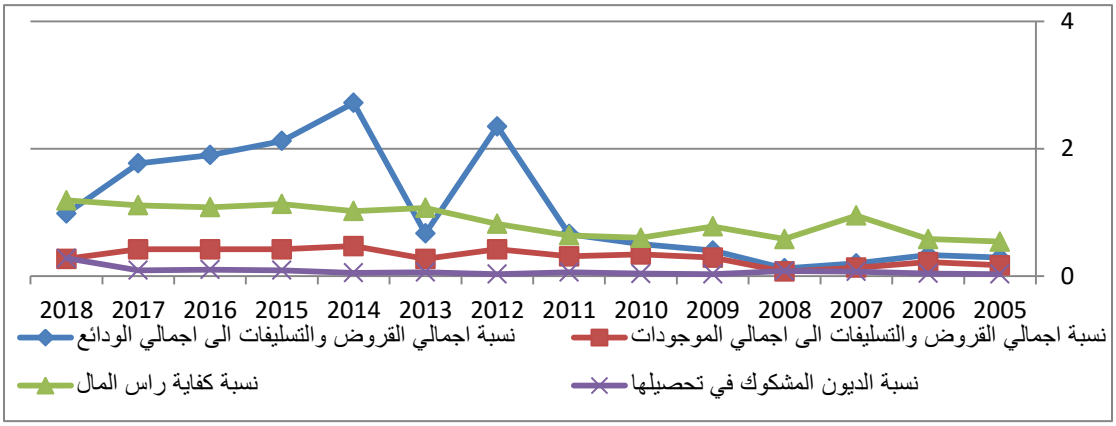

المصدر: - من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج (Excel)

4- تحليل نتائج مصرف بابل ومناقشتها

يعرض الجدول الاتي تحليل بيانات مؤشرات القدرة الائتمانية في مصرف بابل التجاري اثناء السنوات للمدة من 2005-2018 ، وكما مبين في ادناه.

الجدول (5) تحليل نتائج مؤشرات القدرة الائتمانية مصرف بابل

السنوات	نسبة إجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات	نسبة كفاية راس المال	نسبة مخصص خسائر القروض
2005	0.74	0.36	1	0.03
2006	0.65	0.30	0.86	0.03
2007	0.39	0.21	0.92	0.04
2008	0.09	0.06	1.12	0.26
2009	0.07	0.04	1.37	0.25
2010	0.07	0.05	0.98	0.06
2011	0.21	0.12	0.86	0.004
2012	0.17	0.10	1.26	0.03
2013	1.06	0.52	0.67	0.02
2014	1.56	0.53	0.75	0.02
2015	1.65	0.41	0.86	0.07
2016	2.41	0.40	1.01	0.07
2017	2.81	0.31	0.93	0.10
2018	1.37	0.25	1.07	0.13
المعدل	0.94	0.26	0.97	0.08
الانحراف المعياري	0.86	0.16	0.18	0.07

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة من(2005-2018)

على ما تقدم في الجدول آنفا يلاحظ ما يأتي: -

1- إنَّ نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع عد التأمينات بدأت بارتفاع بلغ (0.74-0.65) في السنتين الاولى 2005-2006 ، ثم تراجعت في سنواتها الستة اللاحقة لغاية 2012 ، على نحو (0.39- 0.17)، نتيجة انخفاض إجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة ، بسبب تحوط المصرف بنشاطه ائتماني من اجل استرداد بعض امواله غير المسددة ، حرصاً منه على تقليل المخاطر، والعمل على استحصال الضمانات الجيدة والالتزام بتوجيهات البنك المركزي كافة الخاصة بمنح الائتمان من اجل جذب الانشطة الناجحة وتنويع محفظته الاستثمارية ، في حين حققت ارتفاعا تدريجيا سنة 2013 ولغاية 2017 ،اذ تراوح ما بين (1.06-2.81) ، نتيجة التوسع النشاط الائتماني وزيادة ايداعات النقدية وهذا مؤشر جيد يدل على قدرة المصرف وكفاءته في تشغيل اموال المودعين. الا إنها تراجعت بواقع (1.37) في سنة 2018.

2- في ضوء النتائج المبنية في الجدول المذكور انفا نجد أن نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات كانت على وتيرة واحد مع نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع، اذ سجلت ارتفاعا ايضاً في السنتين الاولى 2005-2006 ، بواقع (0.36-0.30)، لتشهد تراجع من سنة 2007 ولغاية 2012 ، على نحو (0.21-0.10)، لتحقق أعلى نتائجها في السنتين 2013-2014 بواقع (0.52-0.53)، بسبب توظيف جزءا كبيرا من الموجودات في القروض الممنوحة، الى انها تراجعت بشكل تدرجي لتصل الى (0.25) في سنة 2018. ويعزى ارتفاع النسب وانخفاضها في اثناء السنوات الى الاسباب المذكورة انفاً.

3- أما نسبة كفاية رأس المال فقد كانت مرتفعة اثناء السنوات للمدة من 2005-2018 قياسا بالمؤشرات الاخرى، اذ تراوحت ما بين (1-1.07)، وقد حقق المصرف أعلى زيادة فيها سنة 2009 ، بواقع (1.37). وعليه فأن نتائج السنوات تشير الى ان المصرف لديه سيولة عالية يستطيع عن طريقها الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين والمساهمين وولديه القدرة على مواجهة المخاطر كافة سواء أكانت مخاطر ائتمانية أم تشغيلية أم السوق.

4- وبخصوص نسبة مخصص خسائر القروض فقد كانت منخفضة في السنوات الثلاثة الاولى لغاية 2007 ، اذ تراوحت ما بين (0.03-0.04) ، وهذا مؤشر جيد ناتج عن امتثال المصرف لتوجهات البنك المركزي العراقي ومقررات لجنه بازل عن طريق استرداده جزءا كبيرا من امواله المقترضة نتيجة مضاعفة جهوده في متابعة المتلكئين ، في حين اظهرت في السنتين 2008-2009 العكس ، اذ كانت النسبة مرتفعة على نحو (0.26-0.25) وهو مؤشر سلبي لان درجة المخاطرة الائتمانية ستكون عالية عند هذا الحد ونسبة هامش الامان قليله ، في حين اظهرت السنوات اللاحقة نتائج جيدة ضمن مستوى الأمان ، على الرغم من تصاعدها سنة 2017-2018 . ويمكن استعراض تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في مصرف بابل عن طريق الشكل في الاتي .

الشكل (5) تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في المصرف بابل للمدة من 2005-2018

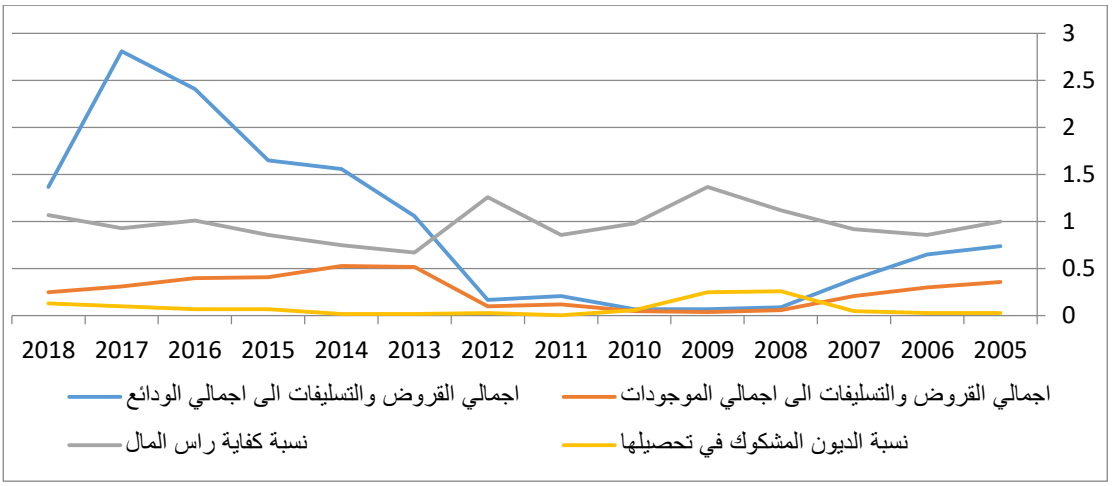

المصدر: - من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج (Excel)

5- تحليل نتائج مصرف بغداد ومناقشتها

يوضح الجدول (6) تحليل بيانات مؤشرات القدرة الائتمانية في مصرف بغداد التجاري اثناء السنوات للمدة من 2005-2018 ، وكما مبين في الجدول الاتي.

الجدول (6) تحليل نتائج مؤشرات القدرة الائتمانية مصرف بغداد

السنوات	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات	نسبة كفاية راس المال	نسبة مخصص خسائر القروض
2005	0.26	0.19	0.36	0.03
2006	0.18	0.13	0.41	0.16
2007	0.22	0.14	0.37	0.19
2008	0.11	0.08	0.27	0.30
2009	0.12	0.09	0.33	0.18
2010	0.23	0.18	0.30	0.08
2011	0.21	0.16	0.33	0.11
2012	0.14	0.10	0.42	0.12
2013	0.16	0.11	0.38	0.08
2014	0.16	0.12	0.35	0.07
2015	0.27	0.15	0.39	0.12
2016	0.25	0.16	0.73	0.12
2017	0.19	0.13	0.38	0.20
2018	0.20	0.14	0.82	0.18
المعدل	0.19	0.13	0.41	0.13
الانحراف المعياري	0.04	0.03	0.15	0.06

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة من(2005-2018)

من الجدول (6) يتبين ما يأتي: -

1- اظهرت النتائج ان نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع عدا التأمينات لدى مصرف بغداد التجاري لم تتجاوز (30%) في عموم السنوات للمدة من 2005-2018 ، اذ تراوحت ما بين (0.26-0.20)، وقد سجلت المصرف اعلى نسبة توظيف في السنوات الثلاثة 2005-2015-2016 ، على نحو (0.26-0.27-0.25)، وهذا مؤشر جيد كونه يحافظ على اموال المودعين ويجعل المركز المالي بأمان أكثر.

2- وفي نسبة اجمالي القروض والسليفات الى اجمالي الموجودات نلحظ انها حققت ارتفاعا مقبولا بواقع (0.19) سنة 2005 ، في حين انخفضت الى (0.08-0.09) سنة 2008-2009 ، ثم ارتفعت الى (0.18) سنة 2010 ، لتعود الى (0.14) سنة 2018 ، بسبب الزيادة الحاصلة في الموجودات مقابل التراجع في قيمة القروض والتسهيلات الممنوحة، نتيجة محاولة المصرف لتحقيق التوازن بين اموال المودعين وما يمتلكه من موجودات عند تمشية نشاطه الائتماني.

3- أما نسبة كفاية رأس المال فقد حققت ما نسبته (0.36)، في سنة 2005 ، لتصل الى (0.42) في سنة 2012 ، لتظهر اعلى نتائجها في السنتين 2016-2018 ، على نحو (0.73-0.82)، ويعزى ذلك الى الزيادة الحاصلة في رأس المال المدفوع اثناء السنوات نتيجة دخول مساهمين جدد وشرائهم أسهم في المصرف، فضلا عن زيادة نسبة الاحتياطيات من اجل التوخي والحذر لمواجهة اي ظرف طارئه ممكن ان تؤثر في وضعه المالي.

4- وبخصوص نسبة مخصص خسائر القروض فقد بدأت بانخفاض بلغ (0.03) سنة 2005 ، ثم اخذت ترتفع تدريجياً من 2006-2008 ، اذ تراوحت ما بين (0.16-0.30) ، في حين واصل مسارا متذبذباً ما بين الارتفاع والانخفاض في بقية السنوات لتصل الى (0.18) سنة 2018 ، وتعود ارتفاع النسبة الى أمور عدة منها توقف بعض المقترضين عن السداد وتقديمهم ضمانات عقارية مزورة لا تعود اليهم ، الامر الذي جعل المصرف يخصص مبلغ تجاوزت (7) مليار دينار من اجل تخفيض جزءا من تلك الاموال ، وهذا مؤشر سلبي، يدل على ضعف كفاءة المصرف في التأكد من صحة البيانات والوثائق المقدمة من المقترضين قبل الموافقة على منحهم القروض ، لان ذلك سيجعل درجة تعرضه للمخاطر كبيرة وسيؤثر سمعته اتجاه المودعين والمساهمين اذ بقى على الحال نفسه. ويمكن بيان تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في مصرف بغداد التجاري اثناء السنوات عن طريق الشكل الاتي.

الشكل (6) تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في المصرف بغداد للمدة من 2005-2018

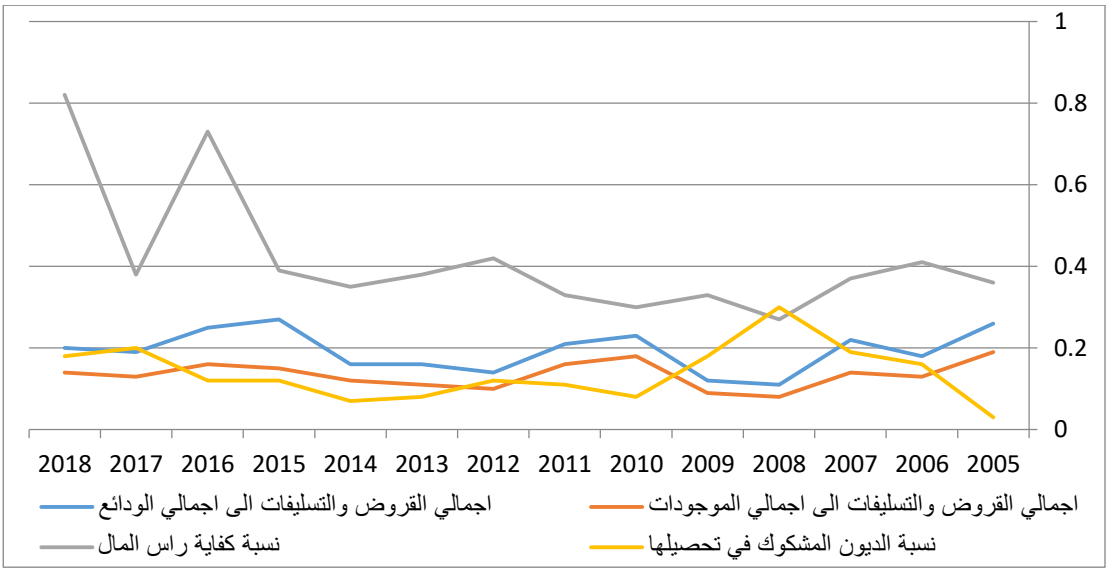

المصدر: - من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج (Excel)

6- تحليل نتائج مصرف سومر التجاري ومناقشتها

يوضح الجدول (7) تحليل بيانات مؤشرات القدرة الائتمانية لدى مصرف سومر التجاري اثناء السنوات للمدة من 2005-2018 ، وكما مبين في ادناه.

الجدول (7) تحليل نتائج مؤشرات القدرة الائتمانية مصرف سومر التجاري

السنوات	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات	نسبة كفاية راس المال	نسبة مخصص خسائر القروض
2005	0.17	0.02	0.83	0.86
2006	0.01	0.005	0.72	5.31
2007	0.99	0.25	0.91	0.16
2008	1.17	0.21	1.59	0.22
2009	2.35	0.49	0.81	0.07
2010	1.50	0.40	1.18	0.06
2011	2.34	0.44	1.01	0.03
2012	1.13	0.27	1.30	0.02
2013	1.40	0.33	1.57	0.02
2014	1.87	0.34	1.51	0.03
2015	1.35	0.31	1.61	0.03
2016	1.59	0.30	1.94	0.03
2017	1.05	0.24	2.09	0.04
2018	0.97	0.19	2.44	0.02
المعدل	1.27	0.27	1.39	0.49
الانحراف المعياري	0.64	0.13	0.50	1.35

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة من(2005-2018)

من الجدول (7) يتبين ما يأتي: -

1- اثبتت نتائج التحليل ان نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع عد التأمينات كانت منخفضة سنة 2005-2006 ، اذ بلغت (0.01-0.17) ، بسبب انخفاض قيمة القروض الممنوحة نتيجة انعدام الطلب عليها مقابل ارتفاع حجم الودائع المقبوضة ، في حين حقق المصرف تطورا ملحوظا فيها من سنة 2008-2017 ، اذ تراوحت ما بين (-1.05 1.17) ، وهو مؤشر جيد عند قياسه بقدرة المصرف في منح القروض ، ولكن في ذات الوقت يشير الى عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي التي أشار فيها ان لا تزيد نسبة التوظيف عن (70%) تفاديا للمخاطر التخلف عن السداد ، في حين تراجعت سنة 2018 ، الى (0.97) ، نتيجة انخفاض التسهيلات الائتمانية الممنوحة بسنة (17%) عما كانت علية في سنة 2017 .

2- نلحظ أنَّ مصرف سومر حقق أعلى النتائج في نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات، اثناء السنوات الثلاثة 2009-2010-2011 ، على نحو (0.49-0.40-0.44) ، بسبب زيادة استخدام الموجودات في النشاط الائتماني ، في حين تراجعت من سنة 2012-2018 ، ما بين (0.27-0.19) ، وهي نسبة مقبولة نوعا ما ، كونها توفر حماية اكثر على موجودات المصرف .

3- أما نسبة كفاية رأس المال فقد كانت مرتفعة في جميع السنوات من سنة 2005 ولغاية 2018 ، اذ تراوحت ما بين (0.83-2.44)، وهي بذلك تشير الى ارتفاع سيولة المصرف نتيجة زيادة استثماراته المالية وارتفاع اموال مساهميه، الامر الذي يجعلها أكثر قدرة على تحسين نشاطه التجارية واستثمار في قنوات ربحية أكثر.

5- وبخصوص نسبة خسائر القروض فقد اتخذ مساراً تنازليا في جميع السنوات وضمن المستوى المطلوب، فيما عدا السنتين 2005- 2006 ، اذ بلغت (0.86-5.31) وهي نسبة مرتفعة جدا، وهذا مؤشر سلبي يشير الى أن المصرف غير كفوء في ادارة امواله المستثمرة في القروض وتحمله مخاطرة ائتمانية عالية وهذا سيؤثر بشكل كبير جدا في اموال المودعين وفقدان ثقتهم به ومن ثم فقدان مركزه المالي. ويمكن استعراض تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في مصرف سومر التجاري عن طريق الشكل ادناه.

الشكل (7) تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في مصرف سومر للمدة من 2005-2018

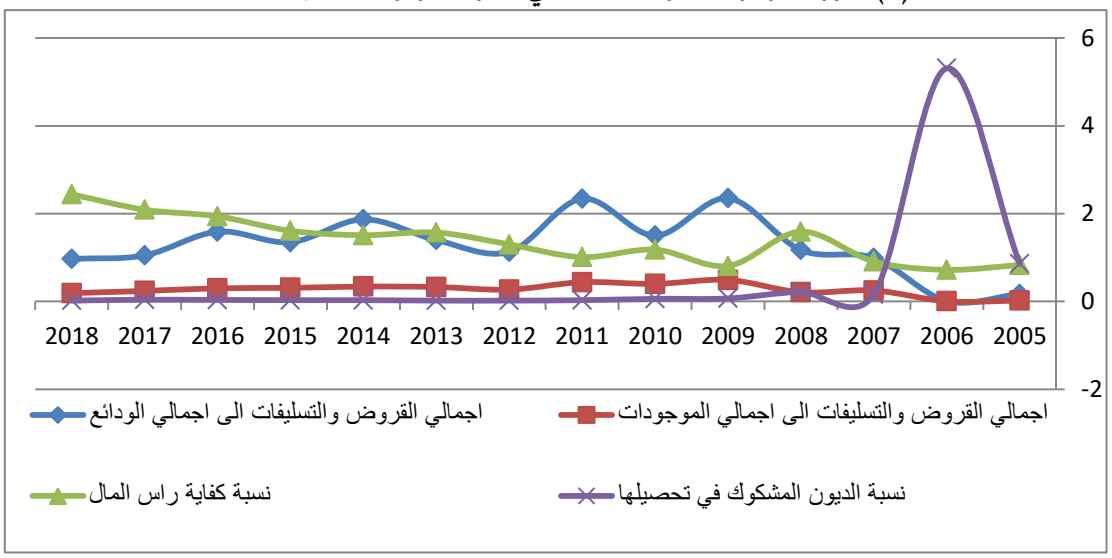

المصدر: - من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج (Excel)

7- تحليل نتائج مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ومناقشتها

يعرض الجدول الاتي تحليل البيانات الخاصة بمؤشرات القدرة الائتمانية لدى مصرف الشرق الاوسط اثناء السنوات للمدة من 2005-2018 ، وكما مبين في ادناه.

الجدول (8) تحليل نتائج مؤشرات القدرة الائتمانية لمصرف الشرق الاوسط العراقي

السنوات	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى الودائع	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات	نسبة كفاية راس المال	نسبة مخصص خسائر القروض
2005	0.09	0.07	0.12	0.12
2006	0.09	0.06	0.22	0.18
2007	0.05	0.04	0.21	0.50
2008	0.03	0.02	0.18	0.60
2009	0.14	0.11	0.37	0.14
2010	0.31	0.24	0.35	0.06
2011	0.39	0.28	0.46	0.05
2012	0.33	0.24	0.52	0.05
2013	0.39	0.26	0.57	0.05
2014	0.55	0.27	0.92	0.05
2015	0.47	0.22	0.79	0.06
2016	0.45	0.17	0.77	0.09
2017	0.30	0.13	0.73	0.10
2018	0.22	0.11	0.79	0.11
المعدل	0.27	0.15	0.5	0.15
الانحراف المعياري	0.16	0.08	0.25	0.16

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة من(2005-2018)

يظهر الجدول (8) ما يأتي: -

1- إنذَ نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع عدا التأمينات لدى مصرف الشرق الاوسط اتخذت مسارا تنازليا في سنواتها الأربع الاولى لغاية 2008 ، اذ تراوحت ما بين (0.09-0.03) ، في حين سجلت مسارا تصاعديا متذبذباً من سنة 2009 ولغاية 2018 ، على نحو (0.14-0.22) ، وقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة 2014 بواقع (0.55) ، نتيجة توسعة نشاطه الائتماني . أمّا انخفاض النسبة فيعود الى تراجع مستوى الائتمان النقدي الممنوح، بسبب قيام ادارة المصرف بتباع سياسة ائتمانية مشددة عند المنح بهدف زيادة هامش الامان، مقابل ذلك ارتفاع حجم الودائع المستلمة نتيجة قيامه برفع اسعار الفائدة على المبالغ المودعة، الامر الذي ادى الى جذب الكثير من المودعين واستمرارهم بالتعامل معه، في حين تراجعت بعد ذلك وبشكل تدريجي لتصل الى (0.22) في سنة 2018.

2- وفي نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات فقد حققت ايضا انخفاض من سنة 2005 ولغاية 2009 ، على نحو (0.07-0.02) ، و يشير ذلك الى ارتفاع اجمالي الموجودات قياسا بانخفاض قيمة القروض الممنوحة لعدم تركيز المصرف على استخدام ما يمتلكه من موجوداته بشكل كبير في نشاطه الائتماني نتيجة التحوط بالإقراض ، في حين حقق المصرف نتائج مرتفعة من سنة 2010 ولغاية 2015 ، اذ تراوحت ما بين (0.24-0.22) ، بسبب تغير السياسة الائتمانية ، الى انها تراجعت في السنوات الأخيرة من 2016-2018 ، وعلى نحو (0.17-0.11) بسبب تغير الاوضاع الاقتصادية

أما نسبة كفاية رأس المال فقد كانت مرتفعة في جميع السنوات فيما عدا سنة 2005 ، اذ بلغت (0.12) الى انها ضمن الحد الادنى المقرر لدى البنك المركزي العراقي وقانون المصارف الخاصة. وعليه فان النتائج السنوات كافة تشير الى ان المصرف لديه سيولة كافية تمكنه من تطويره عماله التجاري، وتسديد التزاماته كافة لمساهميه ومودعيه.

3-وبخصوص نسبة مخصص خسائر القروض فقد حقق المصرف أعلى نسبة تعثر في السنتين 2007-2008 ، على نحو (0.50-0.60) وهذا مؤشر سلبي يشير الى تحمله مخاطر ائتمانية عالية نتيجة ضعف كفاءته في استرداد جزءا كبيرا من امواله المستثمرة في القروض. في حين انخفضت من 2009 ولغاية 2018 ، اذ تراوحت ما بين (0.14-0.11) نتيجة قيام المصرف بتكثيف جهوده في متابعة المتلكئين وتحصيل نسبة كبيرة من امواله. ويمكن بيان التطورات الحاصلة في مؤشرات القدرة الائتمانية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار عن طريق الشكل ادناه.

الشكل (8) تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في مصرف الشرق الاوسط للمدة من 2005-2018

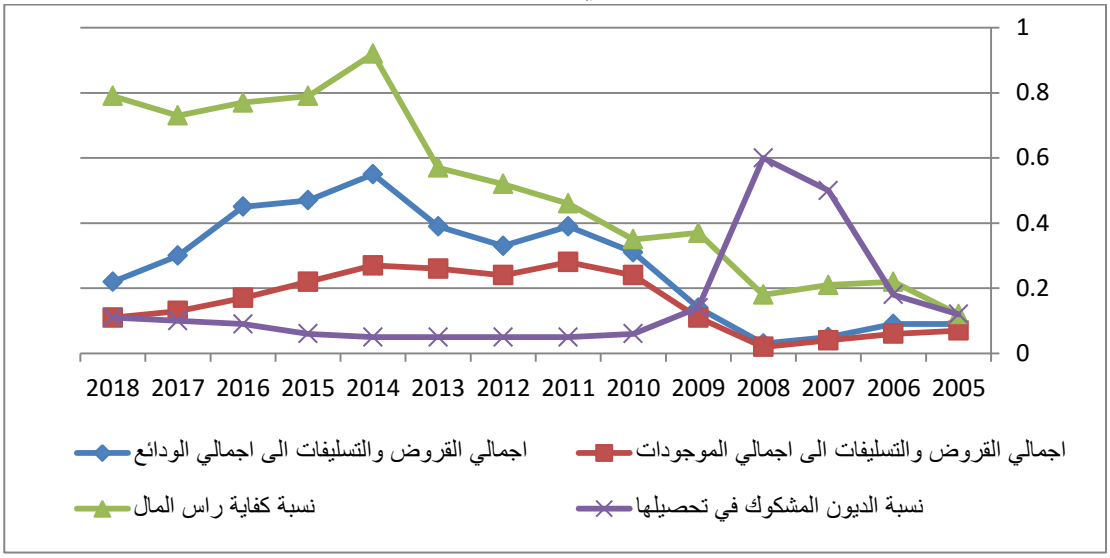

المصدر: - من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج (Excel)

8- تحليل نتائج مصرف الاستثمار العراقي ومناقشتها

يعرض الجدول الاتي تحليل البيانات الخاصة بمؤشرات القدرة الائتمانية لدى مصرف الاستثمار العراقي اثناء السنوات للمدة من 2005-2018 ، وكما مبين في الجدول الاتي.

الجدول (9) تحليل مؤشرات القدرة الائتمانية للمصرف الاستثمار العراقي

السنوات	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى الودائع	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى الموجودات	نسبة كفاية راس المال	نسبة مخصص خسائر القروض
2005	0.64	0.36	0.33	0.03
2006	0.39	0.25	0.26	0.20
2007	0.38	0.17	1.23	0.41
2008	0.11	0.06	2.13	1.32
2009	0.23	0.13	1.67	0.36
2010	0.60	0.30	0.91	0.09
2011	0.71	0.35	0.67	0.02
2012	1.02	0.47	0.53	0.06
2013	0.91	0.46	0.64	0.05
2014	0.68	0.29	1.39	0.09
2015	0.49	0.22	1.47	0.13
2016	0.40	0.17	1.91	0.11
2017	0.48	0.20	1.50	0.09
2018	0.59	0.23	1.04	0.08
المعدل	0.54	0.26	1.12	0.21
الانحراف المعياري	0.23	0.11	0.56	0.32

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة من(2005-2018)

من الجدول (9) يتبين ما يأتي: -

1- نشاهد ان نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع عدا التأمينات سجلت ارتفاعاً بواقع (0.64) سنة 2005 ، ثم تراجعت الى (0.11) في سنة 2008 ، في حين تصاعدت تدريجياً لتصل الى (1.02) سنة 2012 ، وهي أعلى نسبة توظيف يحققها المصرف على مدار سنواته المبحوثة، الى انها تراجعت مما عليه في السنوات اللاحقة لتصل الى (0.54) سنة 2018. وتعود اسباب انخفاض النتائج الى تراجع النمو الاقتصادي واضطراب الوضع الامني والسياسي في البلد، مما انعكس ذلك بأثار سلبية على المشاريع الاقتصادية وابعد الرغبة في الاستثمار، الامر الذي قاد المصرف لتباع سياسة متحفظة في محفظته الائتمانية من اجل ابقاء اموال مودعيه وحقوق مساهميه في امان والمحافظة على رصيده النقدي، ما يؤثر ذلك في ارباحه وبشكل كبير جداً.

2- وفيما يخص نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات فقد كانت على وتيرة واحدة مع نسبة القروض الى الودائع، اذ بدأت بالارتفاع ايضاً بلغ (0.36) سنة 2005 ، ثم انخفضت الى (0.06) في سنة 2008 ، وهي أدنى نسبة توظيف يحققها المصرف، ثم اتخذت مسار تصاعديا بعد ذلك لتصل الى (0.47) سنة 2012 ، لتنخفض بعد ذلك الى (0.23) سنة 2018. ويعود ارتفاع وانخفاض النسب الى الاسباب المذكورة انفاً.

2- أما نسبة كفاية رأس المال فقد اتخذت مسارا منخفضا في السنتين الاولى 2005-2006 ، على نحو (-0.26 0.33)، ثم حققت ارتفاعا بواقع (2.13) سنة 2008 وهي أعلى نسبة زيادة يحققها المصرف على اموال مساهميه وموجوداته اثناء السنوات، نتيجة الزيادة الحاصلة في رأسماله الممتلك عما كانت عليه في السنوات السابقة لتنخفض بعد ذلك الى (0.53) سنة 2012 ، ثم اتخذت مسارا تصاعديا لتصل الى (1.04) في سنة 2018. وعليه فان مجمل نتائج السنوات افاق النسبة المحددة لدى البنك المركزي العراقي المتعلقة بالاحتفاظ بنسبة كفاية لا تقل عن 15%، كذلك النسبة المحددة لدى لجنه بازل البالغة 8%، ما يشير ذلك الى ان المصرف لديه قاعدة رأسمالية جيدة يستطيع عن طريقها توسعة استثماره المالية وتطوير مشاريعه التجارية.

3- وبخصوص نسبة مخصص خسائر القروض فقد سجل المصرف اعلى نسبة تعثر اثناء السنوات 2007-2008-2009 ، لاسيما سنة 2008 على نحو (0.41 -1.32- 0.36)، وهذا مؤشر سلبي على المصرف لان درجة مخاطرة الائتمانية عالية مما يجعل هامش الامان قليلا، اما بقية السنوات فقد اشارت العكس. ويمكن استعراض تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في مصرف الاستثمار العراقي عن طريق الشكل في الاتي :

الشكل (9) تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في مصرف الاستثمار العراقي للمدة من 2005-2018

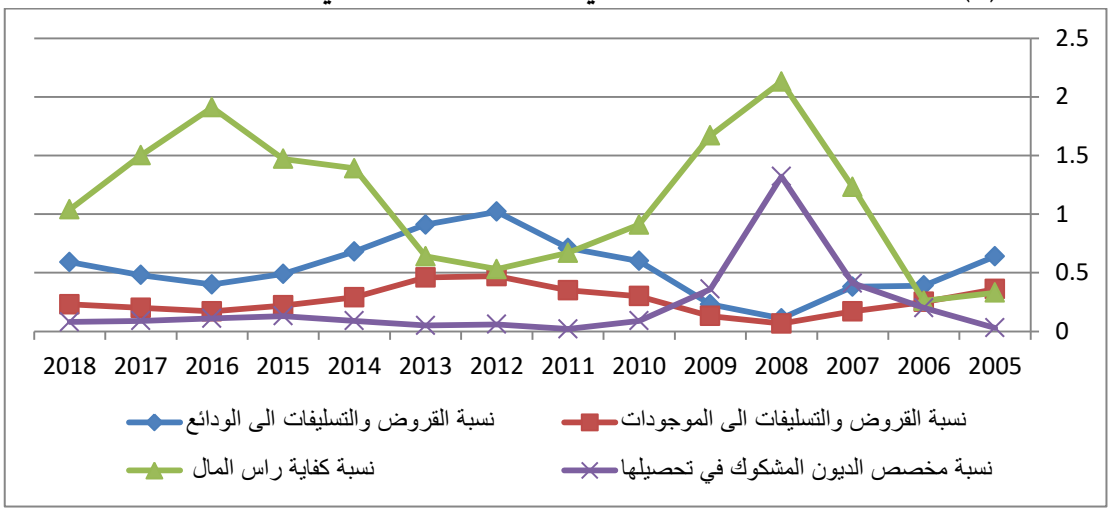

المصدر: - من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج (Excel)

9- تحليل نتائج المصرف الاهلي ومناقشتها

يعرض الجدول الاتي تحليل البيانات الخاصة بمؤشرات القدرة الائتمانية لدى مصرف الاهلي اثناء السنوات للمدة من 2005-2018 ، وكما مبين في ادناه.

الجدول (10) تحليل نتائج مؤشرات القدرة الائتمانية للمصرف الاهلي

السنوات	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع	نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات	نسبة كفاية راس المال	نسبة مخصص خسائر القروض
2005	0.12	0.05	1.25	0.09
2006	0.53	0.15	14.1	0.14
2007	0.36	0.13	2.36	0.24
2008	0.27	0.13	1.09	0.18
2009	0.43	0.17	1.24	0.10
2010	0.72	0.33	0.93	0.06
2011	0.67	0.26	1.41	0.07
2012	0.47	0.20	1.94	0.06
2013	0.41	0.21	1.05	0.06
2014	0.68	0.26	1.28	0.11
2015	1.06	0.34	1.16	0.12
2016	0.84	0.21	1.36	0.14
2017	0.73	0.22	1.40	0.20
2018	0.40	0.14	1.74	0.14
المعدل	0.54	0.20	1.40	0.12
الانحراف المعياري	0.23	0.07	0.36	0.05

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة من(2005-2018) من الجدول (10) نشاهد ما يأتي: -

1- إنَّ نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع عدا التأمينات كانت متذبذبة اثناء السنوات المبحوثة اذ بدأت بانخفاض بلغ (0.12) سنة 2005 ، ثم سجلت ارتفاعا بواقع (0.72) سنة 2010 ، في حين انخفضت بشكل

تدريجي من 2011- 2014 ، على نحو (0.67-0.68)، لتحقق بعد ذلك اعلى النتائج سنة 2015 بواقع (1.06)، ويعود انخفاض النسبة الى تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلد التي اثرت بشكل كبير على عمل المصرف.

4- وفي نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات نلحظ ان المصرف قد اتبع سياسة ائتمانية متحوطة في السنوات الخمسة الاولى لغاية 2009 ، اذ كانت النتائج منخفضة ما بين (0.05-0.17)، ويعود ذلك الى قلة استخدام الموجودات في النشاط الائتماني بقدر استخدامها في الانشطة الاخرى، في حين اشارت السنتين 2010-2015 ، العكس فقد سجلا اعلى النتائج بواقع (0.33-0.34)، ويعود ذلك الى توسعة النشاط الائتماني، نتيجة قيام المصرف باستثمار جزءا كبيرا من موجوداته في القروض.

5- أما نسبة كفاية رأس المال فقد اتخذت مسارا مرتفعا طوال السنوات للمدة من 2005-2018 ، اذ تراوحت ما بين (1.25-1.74)، وقد حقق المصرف اعلى نسبة سنة 2007 بواقع (2.36) ومن ثم سنة 2012 بمقدار (1.94). وهذا مؤشر جيد يدل على قدرة المصرف وكفاءته في بناء قاعدة رأسمالية جيدة ولكن قد يتقيد برأسمال كبيره في حال هبوط اسعار الاسهم.

6- وبخصوص نسبة مخصص خسائر القروض نلحظ أنها لم تتجاوز (25%) في جميع السنوات للمدة من 2005-2018 ، اذ تراوحت ما بين (0.09-0.14)، وقد سجل المصرف اعلى نسبة تعثر في السنتين 2008-2017 على نحو (0.20-0.24) بسبب ارتفاع مخصص الديون المتعثرة نتيجة توقف بعض المقترضين عن السداد الامر الذي ادى الى قيام المصرف برهن الضمانات العائد إليهم من اجل تغطيه ما الاموال التي بذمتهم. ويمكن بيان التطورات الحاصلة في مؤشرات القدرة الائتمانية للمصرف الاهلي التجاري عن طريق الشكل الاتي .

الشكل (10) تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في المصرف الاهلي للمدة من 2005-2018

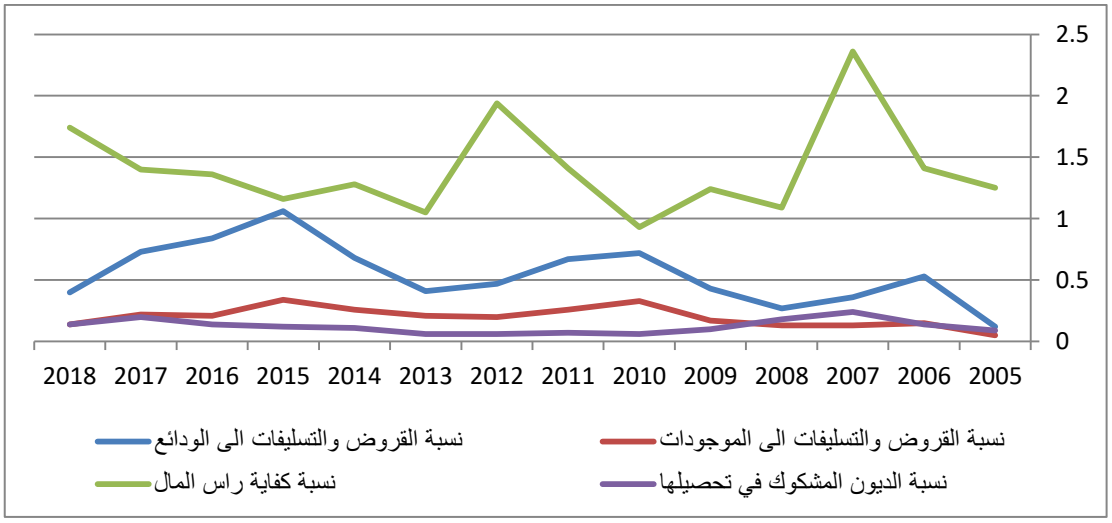

المصدر: - من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج (Excel)

10- تحليل نتائج مصرف الائتمان العراقي ومناقشتها

يعرض الجدول الاتي تحليل البيانات الخاصة بمؤشرات القدرة الائتمانية لدى مصرف الائتمان العراقي اثناء السنوات للمدة من 2005-2018 ، وكما مبين في الجدول الاتي :

الجدول (11) تحليل نتائج مؤشرات القدرة الائتمانية للمصرف الائتمان

السنوات	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع	نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى الموجودات	نسبة كفاية راس المال	مخصص خسائر القروض
2005	0.16	0.12	0.39	0.05
2006	0.07	0.06	0.17	0.01
2007	0.07	0.05	0.40	0.008
2008	0.02	0.01	0.54	0.03
2009	0.05	0.03	0.55	0.01
2010	0.03	0.02	0.35	0.01
2011	0.03	0.02	0.61	0.01
2012	0.02	0.01	0.46	0.02
2013	0.06	0. 04	0.48	0.06
2014	0.04	0.01	0.68	0.13
2015	0.04	0.01	0.93	0.10
2016	0.01	0.05	0.67	0.05
2017	0.09	0. 02	0.87	0.14
2018	0.01	0. 04	0.91	0.54
المعدل	0.05	0.02	0.5	0.08
الانحراف المعياري	0.03	0.03	0.21	0.13

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة من(2005-2018)

من الجدول (11) يتضح ما يأتي: -

1- إنَّ نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع عدا التأمينات بدأت بارتفاع بلغ (0.16) سنة 2005 ، وهي اعلى نسبة توظيف يحققها المصرف على مدار السنوات، ثم تراجعت الى (0.2) سنة 2008 ، ثم استمرت في الانخفاض من سنة 2009 ولغاية 2018 لتسجل ما نسبته (0.01). ما يعطي دلالة واضحة على اتباع المصرف سياسة اقراضية أكثر تحوط ما هي عليه في المصارف التجارية عينة الدراسة، وان القروض ليست المصدر الرئيس لتحقيق الارباح.

2- وفي نسبة اجمالي القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات نلحظ ايضاً انها سجلت أعلى ارتفاع سنة 2005 بواقع (0.12)، ثم تراجعت الى (0.01) في سنة 2008 ، لتصل الى (0.04) سنة 2018. ويعود انخفاض النتائج الى قلة استخدام المصرف لموجوداته عند تمشية نشاطه الائتماني.

3- أما نسبة كفاية رأس المال فقد اتخذت مسارا تصاعديا في جميع السنوات للمدة من 2005-2018 ، اذ تراوحت ما بين (0.31-0.91)، وقد حقق المصرف اعلى زيادة فيها سنة 2015 ، بواقع (0.93)، وادنى نسبة سنة 2006 بنحو (0.17) . وهذا ما يشير الى امتلاك المصرف سيولة عالية ناتجة عن زيادة راس ماله الممتلك قياسا بزيادة موجوداته، الامر الذي يمكنه من توسعة اعماله التجارية والدخول في مشاريع استثمارية أكثر يستطيع عن طريقها تطويره عمله التجارية.

5- وبخصوص نسبة مخصص خسائر القروض فقد كانت منخفضة في جميع السنوات ما عدا سنة 2018 ، اذ بلغت (0.54)، بسبب قيام المصرف بزيادة نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تفاديا للمخاطر. اما بقية السنوات فقد دلت على امتلاك المصرف هامش امان عال على قروضه الممنوحة نتيجة استرداده جزءا كبيرا منها ويمكن استعراض تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في مصرف الائتمان العراقي عن طريق الشكل في الاتي :

الشكل (11) تطورات مؤشرات القدرة الائتمانية في المصرف الائتمان للمدة من 2005-2018

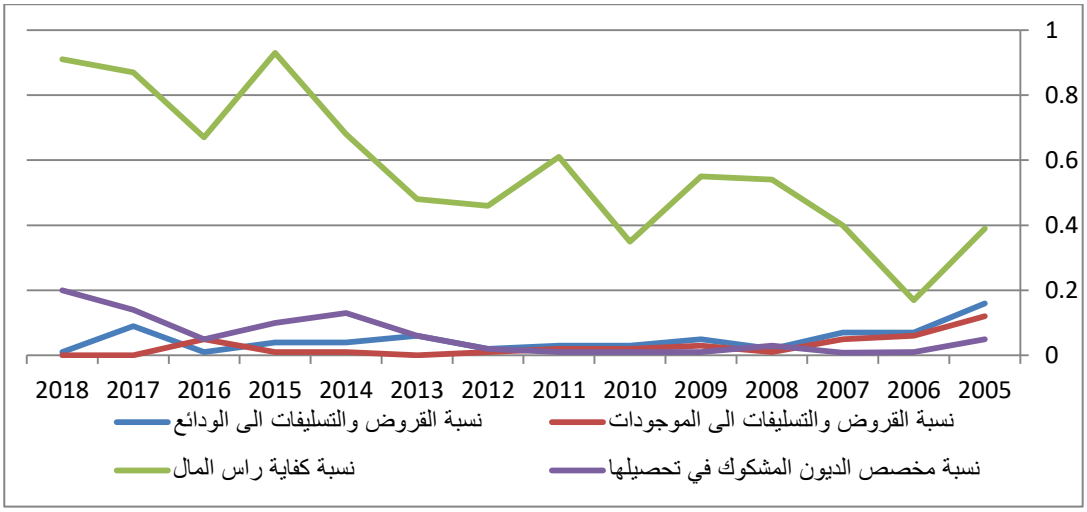

المصدر: - من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج (Excel)

الجدول (12) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشرات القدرة الائتمانية في المصارف عينة الدراسة للمدة من 2005-2018

السنوات	نسبة القروض الى الودائع	نسبة القروض الى الموجودات	نسبة كفاية راس المال	مخصص خسائر القروض
2005	0.30	0.15	0.64	0.14
2006	0.27	0.14	0.62	0.75
2007	0.29	0.12	0.89	0.37
2008	0.20	0.07	0.91	0.85
2009	0.52	0.17	0.81	0.14
2010	0.56	0.24	0.65	0.07
2011	0.70	0.25	0.70	0.05
2012	0.92	0.27	0.84	0.05
2013	0.92	0.3	0.76	0.05
2014	1.45	0.33	0.92	0.06
2015	1.04	0.29	0.95	0.09
2016	1.26	0.27	1.07	0.09
2017	1.13	0.26	1.05	0.16
2018	1.01	0.23	1.26	0.26
المتوسط الحسابي العام	0.75	0.22	0.86	0.22
الانحراف المعياري العام	0.39	0.07	0.17	0.25

المصدر: – من اعداد الباحث اعتماد على برنامج (Excel)

الجدول (13) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مصرف من مصارف عينة الدراسة

اسم المصرف	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الودائع	نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات	نسبة كفاية راس المال	نسبة مخصص خسائر القروض
الخليج	Average	0.44	0.21	0.54	0.11
	S. D	0.23	0.10	0.21	0.08
المتحد	Average	2.23	0.40	0.80	0.7
	S.D	1.81	0.25	0.28	1.36
الموصل	Average	1.07	0.30	0.86	0.07
	S. D	0.86	0.11	0.23	0.06
بابل	Average	0.94	0.26	0.97	0.08
	S.D	0.86	0.16	0.18	0.07
بغداد	Average	0.19	0.13	0.41	0.13
	S.D	0.04	0.03	0.15	0.06

سومر	Average	1.27	0.27	1.39	0.49
	S.D	0.64	0.13	0.50	1.35
الشرق الأوسط	Average	0.27	0.15	0.5	0.15
	S.D	0.16	0.08	0.25	0.16
الاستثمار	Average	0.54	0.26	1.12	0.21
	S.D	0.23	0.11	0.56	0.32
الأهلي	Average	0.54	0.20	1.40	0.12
	S.D	0.23	0.07	0.36	0.05
الائتمان	Average	0.05	0.02	0.5	0.08
	S.D	0.03	0.03	0.21	0.13

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Excel)

عندما نقارن المصارف التجارية عينة الدراسة على اساس اوساطها الحسابية وانحرافاتها المعيارية الخاصة بمؤشرات قدرتها الائتمانية مع المتوسط العام والانحراف العام لعينة الدراسة المبينة في الجداول (12) (13) انف الذكر نستنتج ما يأتي: -

1- حققت المصارف التجارية (المتحد، سومر، موصل) معدلات مرتفعة في نسبة القروض الى الودائع قياسا بالمصارف الاخرى، اذ بلغت اوساطهم الحسابي على التوالي (2.23، 1.27 ،1.07)، وبمعامل انحراف معياري (1.81، 0.64، 0.86)، وهم بذلك تجاوزوا المتوسط العام والانحراف العام لعينة الدراسة البالغ (0.75) و(0.39) ، في حين اظهرت مصارف (الشرق الاوسط ، بغداد ، الائتمان) معدلات منخفضة اذ بلغت اوساطهم الحسابية (0.27 ، 0.19 ،0.05) ، وبمعامل انحراف معياري (0.16 ، 0.04، 0.03). وهذا ما يشير الى ان المصارف المتحد وسومر والموصل هم الاكثر اعتمادا على الودائع في منح القروض وهم الاكثر تعرضا لمخاطر الائتمان قياسا بالمصارف الأخرى.

2- وبخصوص نسبة القروض الى الموجودات فقد حققت مصارف (المتحد، والموصل، وسومر) اعلى المعدلات ايضا اذ بلغت اوساطهم الحسابية (0.40، 0.30، 0.27) وبمعامل انحراف معياري (0.25، 0.11، 0.13) وهم بذلك تجاوزوا المتوسط العام والانحراف العام لعينة الدراسة البالغ (0.22) و (0.07)، في حين سجلت مصارف (بغداد، والشرق الاوسط، والائتمان) معدلات منخفضة على نحو (0.13، 0.15 ، 0.02) في اوساطهم الحسابية، و (0.03، 0.08، 0.03) في انحرافاتهم المعيارية، وهذا ما يشير الى ان مصارف الموصل والمتحد وسومر هما الاكثر استخداما لموجوداتهم في نشاطهم الائتماني قياسا ببقية المصارف عينة الدراسة.

3- اما في نسبة كفاية رأس المال فقد حقق مصرف (الاهلي ، سومر ، الاستثمار) أعلى المعدلات اذ بلغت اوساطهم الحسابية (1.40، 1.39، 1.12) ، وانحرافاتهم المعيارية (0.36 ، 0.50، 0.56) ، وهم بذلك تجاوزوا المتوسط العام والانحراف العام لعينة الدراسة البالغ (0.86) و (0.17) ، في حين حققت مصارف (الشرق الاوسط ، بغداد ، الائتمان) أدنى معدلات قياسا بالمصارف الاخرى اذ بلغت اوساطهم الحسابية (0.50 ، 0.41 ، 0.50) ، بمعامل انحراف معياري (0.25 ، 0.15 ، 0.21) ، وهذا ما يشير الى أن المصارف الاهلي وسومر والاستثمار هما الاكثر اعتماداً على موجوداتهم (الاستثمارات المالية ، الائتمان النقدي) عند تمويل حقوق مساهميهم قياسا بالمصارف الاخرى عينة الدراسة .

4- وفي مخصص خسائر القروض فقد حققت مصارف (سومر، الاستثمار العراقي ، شرق الاوسط) اعلى معدلات التعثر بمتوسط حسابي (0.49-0.21-0.15) وبمعامل انحراف معياري بلغ (0.36- 1.35- 0.32) وهم بذلك تجاوز المتوسط العام والانحراف العام لعينة الدراسة ، في حين كانت مصارف (بابل ، موصل ، الائتمان وبابل، الأهلي) هم الأدنى معدلات تعثر بمتوسط حسابي بلغ (0.07 – 0.08 – 0.12) وبمعامل انحراف معياري (0.07- 0.06- 0.05) ، وهذا ما يشير الى أن هامش أمان مصارف المتحد وسومر والاستثمار منخفض جدا ويتحملون مخاطر ائتمانية عالية وهذا سيعرضهم للإشكالات عدة وسيؤثر في مركزهم المالي واموال مودعيهم بشكل كبير، وقد يؤدي الى خسارتهم اذا بقي الحال كما عليه.

الشكل (12) يوضح المتوسطات للمصارف عينة الدراسة

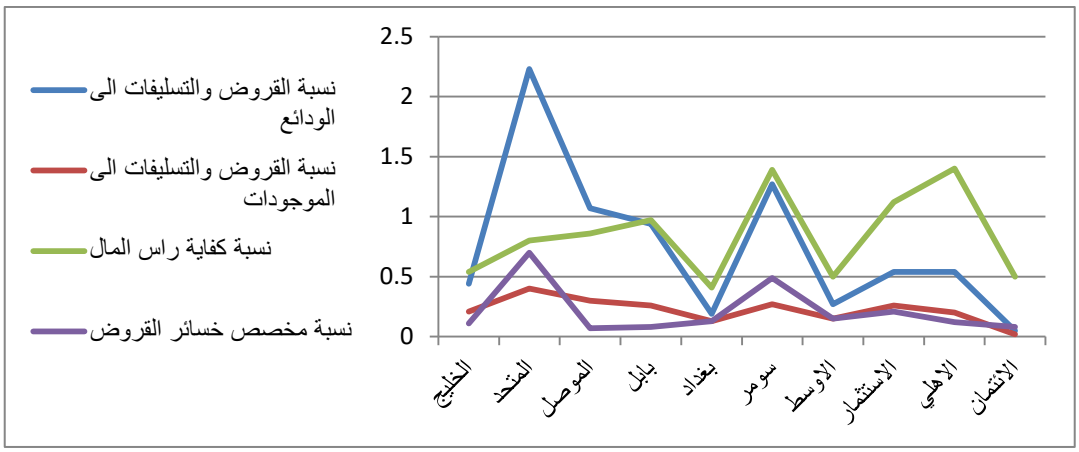

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج (Excel)

الشكل (13) يوضح الانحراف المعياري للمصارف عينة الدراسة

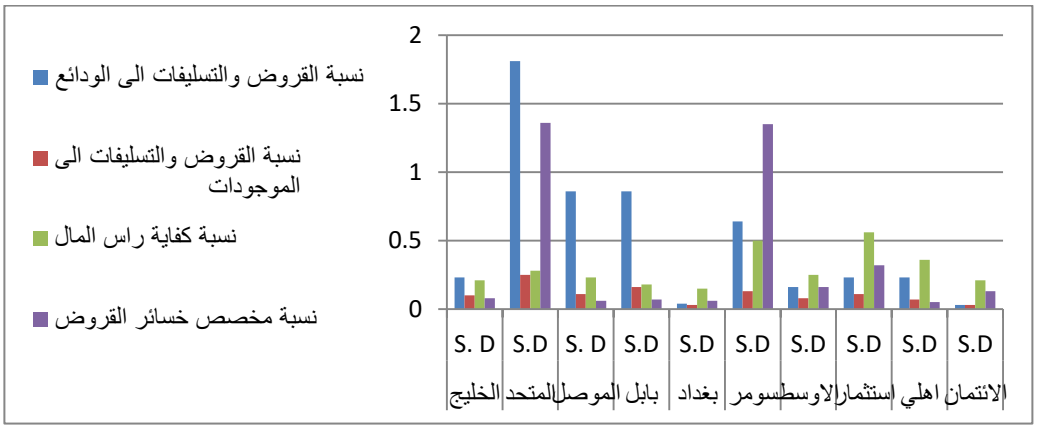

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج (Excel)

رابعا: الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات

أ- أظهرت نتائج التحليل المالي أن مصرف المتحد للاستثمار حقق اعلى نسبة منح قروض وتسليفات الى الودائع، ومن ثم كلاً من مصرف سومر التجاري ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار مما يشير الى استخدام سياسة اقراضية تميل الى الاعتماد على ما متوفر من الودائع وهي سياسة ناجحة في حالة مطابقة الاستحقاقات رغم انها تعرض المصارف لمخاطرة فقدان السيولة اللازمة لتوفير متطلبات سحوبات المودعين.

ب- حققت مصارف (الائتمان العراقي ومصرف الشرق الأوسط ومصرف بغداد) اقل نسبة منح قروض الى الودائع وهذا يؤكد عدم استغلال الودائع في منح القروض ما يعرض المصرف الى تحمل خسائر منح الفائدة على الودائع دون ان يقابلها ايراد من فوائد القروض وهذا يقلل بشكل كبير من صافي هامش الفائدة.

ت- أظهرت نتائج التحليل المالي لنسبة القروض الى الموجودات بان المصرف المتحد للاستثمار حقق اعلى نسبة ومن ثم كلاً من مصرف الموصل ومصرف سومر التجاري، المخاطرة بالاعتماد على منح القروض بشكل واسع ما يعرضهم الى مخاطرة ائتمانية عالية ومن ثم مطالبتهم لدى المستثمرين بربحية عالية.

ث- حققت مصارف (الائتمان العراقي ومصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط) اقل نسبة للقروض الى الموجودات ما يشير الى عدم اعتماد هذه المصارف على منح القروض بعّدها الوظيفة الرئيسة للمصرف واعتمادهم على وسائل اخرى لتحقيق الربحية بما يقود الى إمكانية تعرض هذه المصارف الى صدمات السوق المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية للبلد وتغيرات سعر صرف العملات، وذلك بسبب قلة استخدام هذه المصارف لموجوداتها بالنشاط الائتماني.

ج- اكدت نتائج التحليل المالي على أن المصرف الأهلي العراقي حقق اعلى نسبة كفاية رأس المال ثم كلاً من مصرف سومر ومصرف الاستثمار العراقي وقد تجاوزت هذه النسبة الحدود المقررة في المعايير العالمية بشكل كبير وهذا يدل على انخفاض مستويات الودائع وعدم قدرة هذه المصارف على جذب ودائع إضافية لتحقيق اهداف المصرف الاساسية. بينما حققت كل من مصارف (الائتمان العراقي ومصرف الشرق الأوسط ومصرف بغداد) اقل نسبة كفاية رأس المال وهذا يعود الى اعتماد هذه المصارف على جذب الودائع وفاعلية العمليات المصرفية التقليدية.

ح- أظهرت نتائج التحليل المالي الى أن مصرف سومر التجاري حقق اعلى نسبة مخصص خسائر القروض ومن ثم كلاً من مصرف الاستثمار العراقي ومصرف الشرق الأوسط وهذا يشير الى أن هذه المصارف غير كفؤه في إدارة أموالها المستثمرة في القروض وتحملها مخاطر ائتمانية عالية. بينما حقق كل من مصرف الموصل ومصرف بابل ومصرف الائتمان العراقي اقل نسبة مخصص خسائر القروض بمعنى ان لدى هذه المصارف قدرة نسبية على تحصيل أموالها مع الفوائد في استحقاقاتها المحددة.

2- التوصيات

أ- الاعتماد على سياسات ائتمانية واضحة تستلهم السياسة النقدية العامة للبنك المركزي عن طريق مراجعة ومتابعة توجيهات البنك المركزي الخاصة بتحديد أسعار الفائدة والاحتياطيات ووضع خطط مستقبلية تعتمد في اساسياتها على تنمية القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

ب- الاهتمام بتوفير السيولة اللازمة لمصارف المتحد وسومر التجاري والموصل لمواجهة متطلبات الائتمان العالية عن طريق جذب الودائع باستخدام السياسات السعرية او غير السعرية للحصول على أكبر قدر من ودائع الجمهور.

ت- بالنسبة لمصارف الائتمان والشرق الأوسط ومصرف بغداد نوصي باستخدام سياسات اقراض متطورة معتمدة على دراسات للسوق والاقتصاد بشكل عام مع تنويع جهات مستخدمي القروض للحفاظ على اقل نسبة مخاطرة ائتمانية.

ث- بالنسبة لمصارف المتحد والموصل وسومر نوصي بالاهتمام باليات منح القروض وتنويع الضمانات وتحليل طلبات الائتمان بشكل دقيق والاعتماد على البيانات والمعلومات المتوفرة للحصول على أفضل الضمانات بما يحقق للمصرف اقل مستوى من المخاطرة الائتمانية ويضمن له رجوع المبالغ الأساسية للقروض مع فوائدها.

ج- بالنسبة لمصارف الائتمان وبغداد والشرق الأوسط نوصي بتطوير السياسات الاقراضية عن طريق توظيف الكفاءات العالية في قسم الائتمان وتوجيه سياسات المصرف نحو وظيفة الائتمان ومنح القروض لقطاعات متنوعة واستغلال الأموال المتاحة وتشغيلها في الوظائف الرئيسة للمصرف واهمها الائتمان.

ح- نوصي مصارف الأهلي وسومر والاستثمار بالاعتماد على المعايير الدولية في تحديد نسبة كفاية راس المال وعدم المبالغة في هذه النسبة لأنها تقلل من معدلات الأرباح المطلوبة بسبب فشلها في توظيف الأموال اللازمة لمنح القروض بشكل ملائم.

خ- نوصي مصرف سومر والاستثمار والشرق الأوسط بالالتزام بمعايير منح القروض والاعتماد على الضمانات الكافية وتحليل الخصائص الشخصية للمقترضين قبل منح الائتمان والعمل على تطوير سياسات تحصيل الأموال لضمان عودتها والتقليل من مخاطرة النكول الى حدها الادنى .

أولا: المصادر العربية

أ- القوائم المالية السنوية لسوق العراق للأوراق المالية من (2005-2018)

1-القوائم المالية السنوية لمصرف بغداد

2-القوائم المالية السنوية لمصرف بابل

3-القوائم المالية السنوية لمصرف سومر

4- القوائم المالية السنوية لمصرف الشرق الاوسط

5-القوائم المالية السنوية لمصرف الخليج التجاري

6- القوائم المالية السنوية لمصرف الاهلي العراقي

7-القوائم المالية السنوية لمصرف الائتمان العراقي

8-القوائم المالية السنوية لمصرف المتحد للاستثمار

9-القوائم المالية السنوية لمصرف الاستثمار العراقي

10-القوائم المالية السنوية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

ثانيا: المصادر الاجنبية

Foreign References

A. Books

1. Colquitt, Joetta," Credit Risk Management" McGraw-Hill New York,3rdEd,2007.
2. Koch, Timothy W.& MacDonald," Bank Management", 8th Ed, Cengage Learning, USA,2015.
3. Rose, peter S.& Hudgins, Sylvia C.," Bank Management and Financial Services ",7th ed., McGraw-Hill international Edition, Singapore,2008.
4. Rose, Peter S., Hudgins, Sylvia C.;" Bank Management & Financial Services", 9th Ed, The McGraw–Hill, international Edition, (2013).

B.Journals and Periodicals

1. Adetunji & Adenugba, Adesoji," Banking System Credit as An Instrument of Economic Growth in Nigeria (1983 - 2012)", European Journal of Business, Economics and Accountancy Vol. 3, No. 7, 2015.
2. Akani, Henry Waleru," Credit Expansion and Commercial Banks Sowndness in Nigeria: An Application of Multi -Dimensional Analysis", European Journal of Business and Innovation Research, Vol.7, No.1,2019.
3. Al-khouri, Ritab& Aroura, Houda," The Simultaneous Estimation of Credit Growth Valuation and Stability of The Gulf Cooperation Council Banking Industry ", North American Journal of Economics and Finance, vol.40,2016.
4. Araujo, luis, cao, Qingqing, Minetti, Raoul, Murro, Pierluihi," Credit Crunches, Asset prices And Technological Change", Journal of Economic dynamics, vol.32,2019.
5. Bar-gill, Oren, &Warren, Elizabete," Making Credit Safer", Journal, Vol. 157: No. 1.2008.
6. Bateni, Leila & Vakilifard, Hamidreza& Asghar, Farshid," The Influential Factors on Capital Adequacy Ratio in Iranian Banks", International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 11, 2014.
7. El-Ansary, Osama A.& Hafez, Hassan M., "Determinants of Capital Adequacy Ratio: An Empirical Study on Egyptian Banks", Corporate Ownership & Control / Vol. 13, Issue 1, 2015.
8. Fatima, Nikhat," Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks", Global Journal of Finance and Management, Vol. 6, No. 8, 2014.
9. Funso, Kolapo, T.& Kolade, Ayeni, R.& Ojo, Oke, M.," Credit Risk and Commercial Banks" Performance in Nigeria: A Panel Model Approach", Australian Journal of Business and Management Research Vol.2 No.02 ,2012.

10. Hasan, Kazi Rashedul," Development of a Credit Scoring Model for Retail Loan Granting Financial Institutions from Frontier Markets", International Journal of Business and Economics Research, Vol. 5, No. 5, 2016.
11. John, Ebele Emmanuel& Terhemba, Iorember Paul, "Commercial Bank Credit and Manufacturing Sector Output in Nigeria", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.7, No.16, 2016.
12. Kuzilwa, Joseph Andrew," The Role of Credit for Small Business Success: A Study of the National Entrepreneurship Development Fund in Tanzania", The Journal of Entrepreneurship, Vol.14, No. 2 2005.
13. Mileris, Ricardas," The Impact of Economic Downturn on Banks' Loan Portfolio Profitability", Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics, Vol.26, No.1,2015.
14. Ozili, Peterson K.& Outa, Erick," Bank Loan Loss Provisions Research: A Review, Borsa Istanbul Review", vol.17, issue3,2017.
15. Prabowo, Fahrul Puas Sriawan Rio& Halim& Sarita, Buyung& Syaifuddin, Dedy Takdir& Sujono& Saleh, Salma & Hamid, Wahyuniati,& Budi, Nuryamin, "Effect Of Equity To Assets Ratio (EAR), Size , And Loan To Assets Ratio (LAR) On Bank Performance", IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Vol 9, Issue 4 Ver. II,2018.
16. Shijaku, Gerti& Kalluci, Irini," Determinants of Bank Credit to The Private Sector: The Case of Albania", Journal OF Financial, No. 9, Vol. 48, 2013.
17. Sjahrifa, Cut& Daryanto, wi wiek Mardawiyah & Ananggadipa, Vanya Kanyaka," Measuring the Financial Performance of Indonesian Banking Industry Using Risk-Based Bank Rating" International Journal of Business Studies Vol. 2, No. 1,2018.
18. Yakubu, Z& Affoi, A.Y," An Analysis of Commercial Banks' Credit on Economic Growth in Nigeria", Current Research Journal of Economic Theory 6(2):2014.

C.Thesis & Dissertation

1. Omondi, Onono Ronaid," Credit Management practices in the Service Industry: The Case Study of Telkom Kenya limited" a research project submitted in partial fulfilment for the degree of master's in business administration in the faculty of commerce ,2006.

D. Internet

1. Berrospide, Jose M.& Edge, Rochelle M.," The Effects of Bank Capital on lending: What do we know, and what does it mean?", www.federalveserve.gov, 2010.
2. Wahyuni, Sri Fitri," Influence of Capital Adequacy Ratio, Operational Efficiency Ratio and Loan to Deposit Ratio Toward Retun on Asset (ROA) at General Bank National Private Listed on Indonesia Stock Exchange Period 2010-2014", https://researchgate .net/publication/326835716,2018.